



جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

الوزير

س/أ

كتاب دورى رقم (٤) لسنة ٢٠٠٨

بشأن

قواعد تطبيق أحكام الإعفاء الضريبي المنصوص عليه

فى المادة الرابعة من القانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨

بإصدار قانون الضريبة على العقارات المبنية

نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون الضريبة على العقارات المبنية على أن " يعفى كل مكلف بأداء الضريبة على العقارات المبنية من أداء جميع مبالغ الضريبة المستحقة على عقاراته المبنية وذلك عن الفترات الضريبية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون وما يرتبط بتلك الضريبة من غرامات أو ضرائب إضافية وغيرها، بشرط ألا يكون المكلف بأداء الضريبة قد سبق تسجيله بدفاتر أجهزة الضرائب العقارية، وأن يتقدم بإقرار وفقا للمادة (١٤) من القانون المرفق وذلك خلال سنة من تاريخ العمل به .

وفى تطبيق أحكام هذه المادة يشترط للإعفاء الضريبي توافر الشروط التالية :

- ١ - ألا يكون المكلف بأداء الضريبة قد سبق تسجيله بدفاتر أجهزة الضرائب العقارية.
- ٢ - أن يتقدم المكلف بطلب للاستفادة من الإعفاء الضريبي وفقا لأحكام هذه المادة قبل مضى سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أى قبل ٢٤/٦/٢٠٠٩.
- ٣ - يلتزم المكلف بأن يتقدم بإقراره - وفقا للمادة (١٤) من القانون المرفق - إلى مأمورية الضرائب العقارية الواقع فى دائرتها العقار فى المواعيد ووفقا لحالات الحصر المنصوص عليها فيها، وذلك خلال سنة من تاريخ العمل به.
- ٤ - مع مراعاة ما ورد فى البند رقم (١) سالف البيان يلتزم المكلف بأداء الضريبة بأن يضمن طلبه إقرارا منه بأنه لم يسبق تسجيله لدى أجهزة الضرائب العقارية، وتقوم المأمورية بالتأكد فى وقت لاحق من صحة هذه البيانات عن الفترة السابقة حتى تاريخ تقديم الطلب.

بإدارة إقراره للسنة الضريبية

سنة ٢٠٠٨

التوقيع



جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
الوزير

- ٢ -

وعلى المأمورية أن تسجل هذا الطلب في سجل خاص تثبت فيه رقم وتاريخ تقديم الطلب، وصفة من تقدم به.

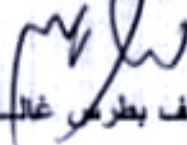
على أن تنتهي المأمورية من دراسة الطلب وإصدار شهادة بالإعفاء الضريبي من المديرية خلال مدة أقصاها ٣٠ يوما من تاريخ تقديم الطلب، وإلا تقدم المكلف بطلب إلى رئيس المصلحة لبحث أسباب عدم إبداء الرأي في طلبه والرد عليه.

وإذا تكدت المأمورية من توافر شروط الإعفاء، عليها أن تعد مذكرة برأيها بأحقية المكلف في الحصول على الإعفاء الضريبي لاعتمادها من مدير المديرية لإصدار قرار بذلك.

وتسجل المأمورية قرار الإعفاء من الضريبة في سجل خاص وتسلم المكلف بأداء الضريبة صورة منه.

وعلى جميع مديريات الضرائب العقارية والمأموريات التابعة لها الالتزام بما ورد بهذا الكتاب الدوري، والعمل بموجبه بكل دقة.

وزير المالية


د. يوسف بطرس غالى

تحريرا فى : ٧ / ١٠ / ٢٠٠٨

وزارة المالية
مصلحة الضرائب العقارية

طلب
الإستفساده من العفو الضريبي
وفقاً لحكم المادة الرابعة من القانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨
بإصدار قانون الضريبة على العقارات المبنية

السيد الأستاذ / رئيس مأمورية الضرائب العقارية بـ

بعد التحية ...

مقدمه لسيادتكم :-

- الاسم :-

- العنوان :-

حيث أتى لم يسبق تعاملي مع مصلحة الضرائب العقارية بأى شكل من الأشكال، كما أقر بأنه لم يسبق تسجيلي بدفاتر أجهزة الضرائب العقارية حتى تاريخ تقديم هذا الطلب.

لذلك أرجو التفضل بمنحى شهادة بالإعفاء المقرر فى المادة الرابعة من القانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون الضريبة على العقارات المبنية.

ومرفق طيه الإقرار المنصوص عليه فى المادة (١٤) من قانون الضريبة على العقارات المبنية الصاكر بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ عن العقارات التى أملكها أو أنتفع بها أو أستغلها.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ...

مقدمه

/ الإسم
/ التوقيع

تحريرا فى : / / ٢٠٠٨

وزارة المالية
مصلحة الضرائب العقارية

شهادة

بالعفو الضريبي وفقاً لأحكام المادة الرابعة
من القانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨
بإصدار قانون الضريبة على العقارات المبنية

مديرية الضرائب العقارية بمحافظة :
مأمورية :
عنوان العقار :
اسم المكلف بأداء الضريبة :
عنوان المكلف بأداء الضريبة :

تشهد مديرية الضرائب العقارية بمحافظة
الضريبي المقرر في المادة الرابعة من القانون ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ يسرى
بالنسبة للعقار المذكور أنفاً بناء على البيانات الواردة للمأمورية بهذا الشأن،
وفي ضوء الإقرار المقدم من المكلف بأداء الضريبة طبقاً للمادة (١٤) من قانون
الضريبة على العقارات المبنية الصادر بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨، وذلك
خلال المدة المحددة قانوناً.

وهذه شهادة منا بذلك ...

مدير
مديرية الضرائب العقارية

()

تحريراً في : / / ٢٠٠٨